



يعتبر مفهوم الهوية من أكثر المفاهيم غموضا في مجال الفلسفة وعلم الاجتماع السياسي، لتشعب مداخله، وهو يرتبط ارتباطا وثيقا بشرطين: مستوى الوعي السياسي ومستوى المشاركة السياسية. وعلى هذين الشرطين، ومدى توفرهما، يتوقف الالتزام بهوية ما، خصوصا مع تعدد الهويات المعاصرة وتنوعها بين هوية منغلقة على الذات وأخرى منفتحة على الآخر، بكل أصنافه ومستوياته. وفي هذه النقطة، تتصارع هوية (الآنا) مع هوية (الـ أنا) والآخر. وتعتمد هذه العجالات إلى الفصل بين مفهوم الهوية (ومستوياتها) ومستوى الوعي السياسي، لسهولة درس الموضوع وتحليله، أما في الواقع فإن المفهومين مترابطان، إلى حد يصعب معه الفصل بينهما، حتى لأغراض البحث والدراسة.

يقول الباحث في علم السياسة، السير توكييل، إن فقدان الاستقرار السياسي في بلد ما ناشئ بالتحديد عن فقدان توفر شرط المشاركة السياسية. وتدفع هذه المقوله إلى التساؤل عن وضع الوعي السياسي في سوريا عشية انطلاق الثورة: ولماذا نتهم قيادات المعارضة بقلة الوعي السياسي والافتقار للخبرة في العمل والتفكير السياسيين؟ وإلى أي مدى يمكن الربط بين الوعي السياسي والمشاركة السياسية. للإجابة عن هذا السؤال، تحسن عودة إلى توكييل الذي يربط بين مستوى الوعي السياسي بالمشاركة السياسية، فيقول: "من القوانين التي تحكم المجتمعات البشرية قانون يبدو أكثر دقة ووضوحا من القوانين الأخرى، فإذا كان الناس أن يظلو متمددين أو أن يصبحوا كذلك، ينبغي أن ينمو مبدأ الربط بينهم، ويتقدم بالنسبة نفسها الازدياد في مستوى المشاركة السياسية". أما صموئيل هنتغتون فيرى أن انتشار التعليم وتوسيعه وتطور الحياة الثقافية وانتشار وسائل الإعلام أمر من شأنها أن تزيد من مستوى الوعي السياسي.

وهذا بالضبط ما حدث في سوريا قبيل الثورة، فلا أحد ينكر انتشار التعليم والقراءة والكتابة على مستوى واسع في البلاد،

وأن فرصة الاطلاع على الإعلام العربي والعالمي (إعلام مغاير للإعلام الحكومي المقيد) باتت سهلة للغاية مع انتشار صفات التمدن وتمرّز الحياة في المدن. وقد أدى ذلك كله إلى ارتفاع مستويات الوعي السياسي، لكن ما حدث أن هذا الوعي لم يترافق مع مشاركة سياسية، بحيث أصبح التقيد الذي يفرضه النظام على الممارسة الضيق يبدو كأنه قيد لم يكن يشعر به سوريون كثيرون قبل انتشار وسائل الإعلام الجديدة، وحين كانت معارف الجماهير عن العالم مربطةً إلى حد كبير، بالصورة التي تقدمها له وسائل الإعلام عن الآخر. إذًا، كان للوعي السياسي وارتفاع مستوياته الدور الأساس في انطلاق الثورة، وليس العكس كما يحلو لبعضهم أن يرى ويفسر ويحلل. إذا يرون أن الثورة كانت عفوية وغير مدرستة، وأن الذين يقودونها الآن معذرون، لأنهم لا يمتلكون الوعي السياسي، بسبب ديكاتورية النظام وقمعه أي عمل سياسي خارج إرادته ورؤيته. الحقيقة أن الوعي السياسي هو ما كان متوفراً، وبقعة كافية، لإعلان انطلاق ثورة على الإقصاء والتهميش، فالوعي السياسي هو ما دفع الناس إلى إعلان تمرّدهم على قمع الحريات، وعلى الحرية، وضرورتها تتأتى من ازدياد ملحوظ في مستويات الوعي السياسي، وليس العكس.

ما الذي ينقص قيادات المعارضة السورية، إذًا، للتعبير عن مستوى الوعي السياسي هذا؟ يغيب عاملان مهمان، يجب الانتباه إليهما في الإجابة عن التساؤل: الخلط بين الوعي السياسي والمشاركة السياسية، فعلاقة المفهومين ببعضهما، وإن بدا للوهلة الأولى أنهما متطابقان، هي علاقة السبب بالنتيجة.

قدرة هذه القيادات على التعبير عن مواقفها السياسية، خصوصاً وأنها وقعت، ولأسباب جد موضوعية، تحت تأثير الممولين وسياساتهم وفرض أفكارهم ورؤاهم، فتاهت هوية الثورة بين سياساتٍ منغلقةٍ وأخرى منفتحة، وفقاً لرؤى الممول ومصالحه. وقد استهلت هذه المقالة بالإشارة إلى ارتباط مفهوم الهوية بمدى الوعي السياسي. ولا يميل الكاتب هنا إلى أن تدني مستوى الوعي السياسي لدى المعارضين هو السبب، ففي معظم الجلسات الخاصة مع أبرز قيادات المعارضة كانت الهوية الوطنية الحاضرة والطاغية، لكن الخطاب، عبر الإعلام وفي المجتمعات العامة، يتبدل وفقاً لتبدل المطلوب إقليمياً ودولياً في اللحظة الراهنة.

تقود هذه المواقف إلى الحديث عن هوية الثورة السورية، والتي يبدو أن الطابع الغالب عليها هو الهوية الدينية، ويبعد فكر الإسلام السياسي علامتها الفارقة. وإن يبدو ذلك طبيعياً (لكته غير صحي)، بسبب انهيار الأيديولوجيات الشيوعية والقومية، يبرز الفكر الديني ليملأ الفراغ الحاصل في الحياة الثقافية، مع عدم التسليم بانهيار الأيديولوجيات، فهي موجودة وبقية، ولكن يتم الإيحاء بأنها انتهت، وأن عصرها قد ولّ. وبغض النظر عن الموقف من مقولات انهيار الأيديولوجيا، فإن كثيرين يصدقون تلك المقولات، ويعملون وفقها. وإضافة إلى "انهيار الأيديولوجيا"، يأتي دور الحياة الاجتماعية التي كان السوريون يعيشون في ظلها قبيل الثورة، وشجّعت على ظهور الهويات الفرعية الما دون وطنية، كالانتماء للقبيلة أو العشيرة أو الطائفة والمذهب. ويستمر النظام في تعزيز تلك الانتماءات اللاوطنية، فوقاً لمناهج الدراسة في المرحلة الابتدائية الحديثة، يتم تلقين الأطفال أن كل ما هو غريب ودخيل مثير للريبة والخذر، وتعلّمهم الابتعاد عن الغرباء والتعامل معهم أعداء محتملين، لتصبح الأسرة هي الانتماء الحقيقي الأكثر أمناً للطفل، والمرجع الوحيد الذي يمكن الوثوق به. وهذا، ومع تعزيز الانتماءات الطائفية، أصبح مستحيلاً أن لا ترى أي طائفة في الطائفة الأخرى عدواً مبيناً، ويصبح من المستحيل أيضاً أن تصبحاً لمتحدة سياسياً واحداً، اللهم إلا إذا تغيرت نظرة كلٍّ منها إلى الأخرى. ومع غياب الانسجام الاجتماعي، يصبح استمرار النظام السياسي أمراً مستحيلاً أيضاً، وقد كان لهذا الأمر دوره البارز في تفجر الثورة أيضاً، فكما كتب أفلاطون في كتابه "السياسة"، الأنظمة الديكتاتورية قصيرة الأجل.

أدى ذلك كله بالثورة إلى ارتداء هوية قد تبدو موحدة في متّحد سياسي واحد (الإسلام السياسي)، ويفسر ما سبق قوله

وصول الثورة إلى هذه الهوية دون غيرها. ومع ذلك، لا أحد ينكر الهويات الأخرى المتصارعة داخل الهوية الواحدة، وداخل المتعدد السياسي الواحد، فمعظم الفصائل العسكرية ومؤسسات المعارضة السياسية، والتي يمكن وصفها إسلامية الطابع، تشهد صراعات مدمرة في ما بينها، يضاف إلى ذلك التص嗣اع بين أصحاب الهوية الإسلامية وأصحاب الهوية الليبرالية (على قلتهم)، لكنه صراع موجود، ويمكن تلمس آثاره على الإعلام، وعبر وسائل التواصل الاجتماعي.

إذًا، يبدو الإسلام السياسي العالمة الفارقة، حتى أنه بات من العزيز جداً سمع مفاهيم مثل "وطني" و"وطن" في ظل سيطرة خطاب طائفي ما قبل وطني، يثير النفور لدى شرائح لا يأس بها من جمهور الثورة نفسه. وأصبحت الهوية الوطنية مفهوماً ملتبساً وغير واضح المعالم، بل لعله تائهة أيضاً، وغائب عن الواقع والحقائق على الأرض، وأكثر المفاهيم غموضاً ومثاراً للتساؤلات والإجابات المتعددة والمتناقضة أحياناً.

ومع أن الجميع متفقٌ على أهمية الهوية الوطنية، إلا أن الخلاف واضحٌ في حدود هذا المفهوم وأهميته الجوهرية، وأبعاده الثقافية والفكرية والسياسية، وكل طرفٍ يحاول صياغة تصوراته الخاصة بشأن معنى الوطنية ومفهوم الهوية الوطنية. ويؤثر هذا التناحر في القيمة الفكرية للمفهوم، ويقلل من فاعليته.

تلك الصراعات والتناحرات جزءٌ مهمٌ من الهوية المتميزة للثورة السورية، هوية تقول إن الوعي السياسي يرتب الآن بمفهوم المشاركة السياسية، وإن هذا التشارك بين السبب والنتيجة وتبادل الأدوار بينهما ستنتج منه صياغات سياسية، تعدد بمستقبل أفضل للحياة السياسية – الاجتماعية في البلاد، بعد أن تحقق الثورة أول أهدافها، أي إسقاط حكم الطاغية.

المصادر:

العربي الجديد